كارتر يفشل في حمل الدول الأوروبية على مقاطعة ايران

رغم كل القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تملكها الولايات المتحدة لم تستطع ان تفرض على حلفائها الغربيين من اعضاء السوق الاوروبية المشتركة اتخاذ موقف مماثل لموقفها بالنسبة للحوادث في ايران .

اعلن كارتر انه سيفرض العقوبات الاقتصادية على ايران وسيقوم باتخاذ كل الاجراءات من اجل ضمان عودة الرهائن الامريكيين من طهران وكذلك من اجل ضمان عدم اشتراك اللاعبين الامريكيين في العاب موسكو الاولمبية .

ويبدو ان حلفاءه الغربيين لم يكونوا على مستوى واحد من الاستعداد للانصياع لرغبة الرئيس الامريكي . وقد اتضح هذا التباين خلال اجتماع ممثلي السوق الاوروبية المشتركة الذي انعقد في لشبونه في الاسبوع الماضي .

ويتراوح موقف هذه الدول بين عدم الرغبة في اتخاذ موقف شديد ضد ايران وهذا الموقف هو الذي اتخذته فرنسا وبين موقف المتشددين بزعامة المانيا الغربية والقاضي باتخاذ اجراءات عملية من اجل دعم سياسة وموقف الرئيس الامريكي .

ومن ناحية اخرى فان مسؤولين حكوميين في طوكيو اعلنوا بان اليابان لن تدعم اى طلب امريكي بفرض عقوبات اقتصادية على ايران وذلك لان مثل هذا الاجراء سوف يؤثر على تزويد اليابان بالنفط الايراني .

ان سياسة الرئيس الامريكي الخاصة بفرض العقوبات الاقتصادية على الدول التي تخالف سياسة اميركا تحصد الفشل تلو الفشل . هذا ما حدث مع سيادته حين امر بفرض عقوبات اقتصادية على الاتحاد السوفياتي ودعا لمقاطعة الالعاب الاولمبية وهذا ما يحدث الان اثر مناسبة الازمة الايرانية .

بقي ان يعرف كارتر ان التاريخ قد خطا خطوات حثيثة الى امام وان اية عقوبات اقتصادية لن ترغمه على العودة الى الوراء .

(فيات) تنوع انتاجها لتبيع منازل جاهزة

انطلاقا من توقعات حدوث تراجع او ركود في صناعة السيارات في العالم ولمواجهة الازمة التي يمكن ان تنشأ عن ذلك بدأت شركات صناعة السيارات تغييرات في استراتيجياتها الانتاجية ، بين التغييرات التي قررتها مجموعة " فيات " الايطالية التي دخلت في برنامج متسارع لتنويع انتاجها من غير السيارات ، وابرز محاور هذا البرنامج هو التوسع في انتاج المنازل الجاهزة للبيع في بلاد العالم الثالث ، وخاصة في بعض دول الشرق الاوسط .

تقلبات سوق الذهب ؟

مسبباتها في الاقتصاد الرأسمالي وليست في الاقتصاد الاشتراكي

الارتفاع الهائل في اسعار الذهب في الاسواق الراسمالية العالمية ثم الانخفاضات النسبية التي طرأت على هذه الاسعار تثير الكثير من التساؤلات لدى المواطنين العاديين .

ففي بداية عام ١٩٧٩ كان سعر الاوقية لا يزيد عن ٢٢٦ دولارا . ثم اخذت تتزايد بشكل منتظم منذ شهر ابريل . وفي شهر سبتمبر سجل سعر الاوقية ٤٥٠ دولارا . وبعد فترة من النشاط المتقطع استمرت اسعار الذهب في الارتفاع بقية العام .

لماذا اخذت اسعار الذهب ترتفع بهذا الشكل الجنوني ؟

ولماذا اتخذت طابع " الحمى " الجنوني ؟

منذ احداث السفارة الامريكية بطهران بدأت اسعار الذهب ترتفع بشكل صاروخي . ثم جاءت احداث افغانستان فاخذت تتزايد اكثر . فقبل كان سعر اوقية الذهب ٤٩٠ دولارا . وبعدها ارتفع في اسواق لندن الى ٦٣٠ دولارا . وفي سوق هونج كونج اكثر من ذلك . وهكذا بدأت الاسعار ترتفع بمعدل ٦٠ دولارا يوميا خلال الاسبوعين الاولين من يناير . وتقول الايكونوميست "ان شيوخ البترول الفلقين هم اكثر الناس شراء للذهب " رغم ان اسعاره معرضة للانخفاض وقد تكون هذه كارثة بالنسبة لهم . وتشير التقديرات الاولية الى ان الاستخدام الصناعي للذهب قد انخفض بمقدار ١٠ بالمئة عام ١٩٧٩ . وان طلبات تجار المصوغات انخفضت في نفس العام بمقدار ١٥ بالمئة وتساهم البنوك المركزية في رفع اسعار الذهب بطرحها جزء من احتياطياتها للبيع .

ورسم بعض الاقتصاديين خطين متوازيين لاسعار الذهب واسعار البترول . وقالوا ان سعر " الذهب الاصفر " يجب ان يصل الى سبعة عشر امثال سعر " الذهب الاسود " فاذا ما حسبنا اسعار البترول اليوم . لوجب ان يكون سعر الذهب حوالي ١٥٠ دولارا . لكن سعره تعدى هذا الرقم بكثير .

صحيفة الفايننشيال تايمز البريطانية المتحدثة باسم رجال المال والتجارة قالت ايضا ان " اندفاع الشارين في الشرق الاوسط في الدول المنتجة للبترول لشراء الذهب من اسواق زيوريخ لا يعود الى الموقف في افغانستان وايران والشرق الاوسط عموما . ولكن ايضا الى عدم وجود فرص استثمار امام دول الاوبك التي استفادت من ارتفاع اسعار البترول " .

السبب الاساسي لارتفاع اسعار الذهب لا يعود اذن الى عدم الاستقرار السياسي الذي ساعد الى حد ما على هذا . فما هي الاسباب الاخرى الكامنة ؟

لقد احتفظ الذهب دائما — تقريبا — بقيمته الحقيقية بالمقارنة باسعار المواد الاخرى . لكنه في السنوات القليلة الماضية فاقت قيمته اسعار البضائع وخاصة الاستهلاكية . واحد الاسباب الرئيسية لذلك هو ان الطلب على الذهب اكثر من انتاجه (اى العرض) وهو بهذا يخضع لسبب ارتفاع الاسعار التقليدي . وهكذا فانه في الاندفاع الراسمالي في العالم الغربي تسابق الناس للحصول عليه . ورغم ان الذهب يقيم على انه " عملة " و "عملة صعبة " بل " اصعب عملة " اذا صح التعبير . الا ان استخداماته الصناعية ما زالت اكثر اهمية . وتصل الى حوالي ثلثي ما ينتج منه (رغم انخفاض هذا الاستخدام كما ذكرنا في البداية) . ولكن يجب ان نذكر ايضا انه ليس مجرد العلاقة بين الطلب عليه وانتاجه هي التي تتحكم في اسعاره . لكن الصحيح ايضا ان مستوى مبيعاته هو عامل هام وهذه المبيعات ليست بالضرورة هي ما يقدمه المنتجون من كميات الذهب التي تطرح للشراء . بل ايضا ما يحتفظ به الناس من ذهب . وما يوجد منه كاحتياطات وفي العام الماضي وصلت مبيعات الذهب في العالم الراسمالي الى ١٨٢٠ طن مترى وكانت ١٧٥٠ طن مترى عام ١٩٧٨ وكانت مبيعات جمهورية جنوب افريقيا — وهي اكبر منتج للذهب في العالم — ثابتة حول ٧٠٠ طن مترى تقريبا في السنة .

من هنا يعتقد الاقتصاديون ان الولايات المتحدة ستلعب دورا خطيرا في مستقبل سوق الذهب في العالم . ذلك ان وزارة الخزانة الاميركية بدأت بيع الذهب في مزاد علني منذ يناير ١٩٧٩ على فترات منتظمة واستمرت في ذلك حتى نوفمبر من العام الماضي ١٩٧٩ عندما اعلنت ان البيع بالمزاد لن يتم بعد ذلك بشكل منتظم كما كان الحال من قبله ومعنى ذلك انها تستطيع اللعب بسوق الذهب عندما تريد . وقال بعض الخبراء الاقتصاديين ان الولايات المتحدة ستتوقف تماما عن بيع الذهب بالمزاد العلني . ومعنى ذلك انها تسحب حوالي ٢٠ بالمئة من مبيعات الذهب في اسواق العالم الراسمالي سنويا وبالتالي ارتفاع اسعاره .

والولايات المتحدة بهذا يمكنها مساندة قيمة الدولار . بل ورفعه عن طريق رفع اسعار الذهب بشكل مصطنع . اذ تمتلك بيدها الوسائل الكفيلة بذلك . وبؤثر هذا بدوره تاثيرا سيئا على الودائع التي تمتلكها الدول المنتجة للبترول (البترودولارات) وعلى اقتصاديات العالم الغربي . لكن الذي يتاثر اكثر اقتصاديات دول العالم الثالث . اذ انه ينعكس على اسعار البضائع وبالتالي على مستويات المعيشة .

وشهد شاهد من اهله

(الايكونوميست) تعترف بالازمة الامريكية

البطالة بين الشباب في الولايات المتحدة — كما تقول مجلة " الايكونوميست " البريطانية — اخذت ترتفع بشكل لا يصدق كما ان الفجوة في نسبة البطالة بين البيض والسود هناك في اتساع مستمر .

ففي الدراسة التي اعدتها دائرة العمل الاميركية تبين ان نسبة البطالة بين الشباب البيض قد وصلت الى ١٩٫٣ بالمئة وبلغت النسبة بين الشباب السود ٣٨٫٨ بالمئة .

وتقول المجلة نفسها ان الرغبة في العمل موجودة لدى الشباب الامريكي ولكن المشكلة — وبكل بساطة — لا يوجد عمل لهم .

ومن الملاحظ في النشرة التي كتبت الايكونوميست بعض المقتطفات منها محاولة كاتبي هذه النشرة تخطي الاسباب الحقيقية لانتشار البطالة فعضت النشرة تقول ان لسبب المباشر في البطالة هو طبيعة هذا المجتمع الصناعي المتطور والذي لا يمكن شفاؤه بواسطة اما نحن فنفهمه ان نشؤ مثل

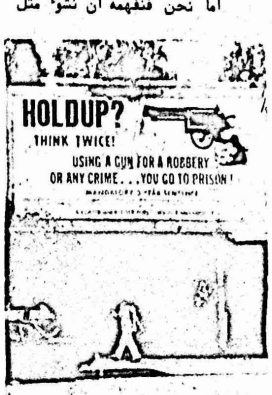

ملصقات تحذير في كاليفورنيا

توقف .... فكر مرتين ..... استعمال السلاح في السرقة او اى جريمة اخرى يقودك للسجن .

المقاييس الاقتصادية التقليدية — وهنا لم تحدد النشرة مفهومها للمقاييس الاقتصادية التقليدية وما هو البديل لها — وتبرير آخر ان المجتمع الحديث وما يتمتع به من وسائل منطورة في العلاج وغيره قد اتاح امكانية النمو البيولوجي السريع للانسان وبذلك انما الفرد يسرعة ، واصبح قادرا على العمل بشكل سريع وهنا حدثت الزيادة في الايدى العاملة ، ولكن لو افترضنا ان ما تقوله صحيح ممئة بالمئة ، فلماذا استطاعت الدول الاشتراكية ذات المجتمع الصناعي المتطور جدا والعناية الصحية الفائقة القضاء على البطالة خلال سنوات قليلة نسبيا بعد سلوكها النظام الاقتصادي على اسس الاشتراكية العلمية . ولكن هل تعتبر الولايات المتحدة دولة اشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي مثلا الذي استطاع خلال ستون عاما ان يحقق تطورا اقتصاديا جبارا ينافس اكبر الدول الراسمالية تطورا دولة غير متطورة ... وما هي مقاييس التطور اذن ... اذا لم تكن القضاء على امراض الراسمالية نفسها من بطالة وفقر وجريمة ....

وفي نهاية الموضوع تعلق " الايكونوميست " على الانتشار الواسع للجريمة في الولايات المتحدة وتربطه مباشرة بالبطالة وخاصة بين الشباب ، فبقاؤهم فترة طويلة بدون عمل يدفعهم لارتكاب اى جريمة في محاولة منهم للحصول على النقود .

ويستنتج تقرير دائرة العمل الامريكية في النهاية ان الولايات المتحدة مهددة حاليا بالوقوع في خطر " ثقافة الجوع الدائم " اى نشؤ طبقة فقيرة جدا الها مفاهيمها الخاصة — حسب ما تقصده النشرة . هذه الفئة او الطبقة هو عملية طبيعية ونتاج حتمي لنظام راسمالي يتحكم بشعبه . وعلى عاتق هذه الفئة تقع مسؤولية القضاء على هذا النظام وبناء مجتمع الرفاه والاشتراكية .